بالتزامن مع تشديد قيود مكافحة الجائحة بدول أوروبا

النفط يهبط في ظل مخاوف الطلب على اضطراب الملاحة

هبطت أسعار النفط ما يزيد عن اثنين بالمئة إذ أنعشت إجراءات العزل العام الجديدة الهادفة لمكافحة فيروس كورونا المخاوف بشان الطلب على المنتجات النفطية، حتى في الوقت الذي تواجه فيه صعوبات لتعويم سفينة حاويات جانحة تسد مسار ناقلات النفط الخام في قناة السويس، بحسب ما نشرت "رويترز".

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.33 دولار أو ما يعادل 2.1 بالمئة إلى 63.08 دولار للبرميل، بعد أن قفزت ستة بالمئة أثناء الليل.

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.40 دولار أو ما يعادل 2.3 بالمئة إلى 59.78 دولار للبرميل بعد أن ارتفعت 5.9 بالمئة أثناء الليل.

وانخفضت الأسعار في وقت سابق من الأسبوع بفعل مخاوف بشأن تشديد قيود مكافحة الجائحة في أوروبا وتأخر توزيع اللقاحات مما يعطل نمو الطلب على الوقود، لكنها عكست مسارها بقوة بفعل أنباء عن جنوح سفينة في قناة السويس مما من المحتمل أن يعيق مسار عشر ناقلات تحمل 13 مليون برميل من النفط.

وهناك عشر سفن في خمس مناطق انتظار للمرور عبر القناة البالغ طولها نحو 200 كيلومتر، مع اقتراب المزيد من المنطقة.

وقال آي.إن.جي إيكونوميكس "كلما طال أمد هذا الاضطراب كلما شهدنا تحول المزيد من شركات التكرير (و) المشترين إلى السوق الفورية لضمان الإمدادات من أماكن أخرى" مضيفا أن شركات الشحن البحري تواجه قرارا بشأن ما إذا كانت ستبحر حول رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، مما سيسبب تأخيرات.

وتلقت السوق الدعم أيضا أمس الأربعاء بفعل بيانات أظهرت تحسن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات تشغيل المصافي فيما تظهر بيانات أيضا قوة النشاط الاقتصادي بمنطقة اليورو هذا الشهر.

لكن محللين يقولون إن تلك العوامل الداعمة طغى عليها القلق الآخذ في التنامي بشان الطلب العالمي.

ارتفاع ثقة المستهلكين في منطقة اليورو خلال الشهر الحالي

أظهرت بيانات المفوضية الأوروبية الصادرة ارتفاع ثقة المستهلكين في منطقة اليورو خلال مارس الحالي لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من عام. وبحسب البيانات الأولية ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين خلال الشهر الحالي إلى سالب 8ر10 نقطة مقابل سالب 8ر14 نقطة خلال فبراير الماضي، وذلك بحسب الالمانية.

وكان المحللون يتوقعون تحسن المؤشر إلى سالب 5ر14 نقطة خلال الشهر الحالي.

جاءت قراءة المؤشر خلال الشهر الحالي الأعلى منذ فبراير 2020 عندما سجل المؤشر سالب 4ر6 نقطة. في الوقت نفسه، سجل مؤشر ثقة المستهلكين في الاتحاد الأوروبي ككل وفق البيانات الأولية سالب 1ر12

نقطة، مقابل سالب 7ر15 نقطة خلال فبراير الماضي ليصل إلى أعلى مستوى له منذ مارس 2020.

تعتمد بيانات المؤشرين على البيانات التي تم جمعها خلال الفترة من أول حتى 23 مارس الحالي. ومن المقرر صدور البيانات النهائية لثقة المستهلكين في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي يوم 30 من الشهر الحالي.

لبنان: انهيار الليرة يرفع سعر السلع المدعومة للمرة الثالثة

أعلنت السلطات اللبنانية البارحة الأولى، رفع سعر الخبز المدعوم، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى انهيار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، في ثالث زيادة تطول سعر هذه السلعة الأساسية منذ (يونيو) الماضي.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قالت وزارة الاقتصاد والتجارة في بيان أوردته وكالة الأنباء الرسمية "إن سعر كيس الخبز زنة 960 جراما ارتفع من 2500 ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة"، وبذلك يكون سعر هذه السلعة الأساسية ازداد بأكثر من الضعف منذ (مايو) الماضي، أي في أقل من عام.

وعزت الوزارة هذه الزيادة إلى "عدم تشكيل الحكومة، ما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الليرة اللبنانية مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار، وبالتالي أدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج ربطة الخبز".

وكانت الوزارة رفعت سعر ربطة الخبز من ألفين إلى 2500 ليرة في (فبراير) الماضي. ويشهد لبنان أزمة اقتصادية خطيرة انعكست انهيارا في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي حين لا يزال سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار ثابتا عند 1507 ليرات للدولار، فإن سعر العملة الخضراء في السوق السوداء لامس الأسبوع الماضي عتبة 15 ألف ليرة، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي، قبل أن ينخفض هذا الأسبوع إلى نحو 11 ألف ليرة.

وأجج هذا الانهيار الحاد للقدرة الشرائية وتفاقم الأزمات المتتالية التي تعصف بلبنان غضب المواطنين الذين يتظاهرون باستمرار احتجاجا على أوضاعهم المأسوية. ووفقا للأمم المتحدة بات أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر.

وأتت زيادة سعر الخبز غداة اجتماع جرى بين رئيس الجمهورية ميشال عون وسعد الحريري رئيس الوزراء المكلف، وعدم التوصل مجددا إلى تشكيل حكومة جديدة منتظرة منذ سبعة أشهر.

وعلى الرغم من الوضع الملح، لا تزال الأطراف السياسية في البلاد تتنازع على الحقائب الوزارية وعلى حصة كل منها في الحكومة العتيدة. ودفع التغير السريع في سعر الصرف خلال الأيام الأخيرة عددا من المحال التجارية الكبرى إلى إقفال أبوابها لإعادة تسعير سلعها.

كما توقفت مصانع عن الإنتاج في انتظار استقرار سعر الصرف، وشهدت متاجر صدامات بين المواطنين على شراء سلع مدعومة.

توقعات بنمو اقتصاد مصر 5.4 بالمئة في 2022-2021

قالت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد في بيان إن مصر تتوقع معدل نمو اقتصادي سيبلغ نحو 5.4 بالمئة في السنة المالية المقبلة 2021–2022، بحسب "رويترز".

وتتوقع مصر نمو الاقتصاد نحو 3.3 بالمئة في السنة المالية الحالية 2020–2021. وقالت الحكومة المصرية في بيان اليوم إن مجلس الوزراء وافق على مسودة ميزانية للسنة المالية التي تبدأ في أول يوليو تموز، وذلك بعجز من المتوقع أن يبلغ 6.6 بالمئة.

أوضح البيان أن مسودة الميزانية تتضمن تخصيص 87.8 مليار جنيه (5.59 مليار دولار) لدعم السلع التموينية والمزارعين.

اطلقت استراتيجية وطنية لتحفيز الصناعة

اقتصاد الإمارات مرشح للنمو 2.5 بالمئة في 2021

أكد البنك المركزي الإماراتي في تقرير ، أن الاقتصاد انكمش 5.8 في المائة، العام الماضي، لكنه يتوقع أن ينمو 2.5 في المائة، في العام الجاري، وفقا لـ"رويترز".

وأثرت أزمة فيروس كورونا في الإمارات العام الماضي، وذلك بسبب الصدمة الناجمة عن هبوط أسعار النفط من ناحية، والضرر الكبير الذي ألحقته بقطاعات اقتصادية مهمة غير نفطية مثل السياحة من ناحية أخرى.

وتشير تقديرات البنك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي هبط 5.7 في المائة، في العام الماضي.

وقال البنك المركزي إن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سينمو على الأرجح 3.6 في المائة، هذا العام، غير أن الناتج المحلي الإجمالي النفطي من المرجح أن يظل دون تغيير بسبب تخفيضات الإنتاج المتفق عليها بين "أوبك" وحلفائها.

وتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي مدفوعا بزيادة في الإنفاق المالي وتسارع الائتمان والتوظيف واستقرار نسبي لسوق العقارات بدعم من تعاف للمعنويات ومعرض إكسبو دبي في 2021.

ويرجح البنك أن يشهد الاقتصاد تعافيا كاملا في 2022، إذ يعاود النمو الارتفاع إلى معدل 3.5 في المائة، ومما سيقدم على الأرجح بعض الدعم أيضا، فعاليات مثل معرض دبي إكسبو العالمي المقرر أن يستمر بين (أكتوبر) هذا العام و (مارس) 2022، وكذلك كأس العالم لكرة القدم في قطر العام المقبل.

وأشار إلى أن الإمارات باعتبارها المحور الرئيس للسياحة والتنقل والتجارة في المنطقة، فإنه من المتوقع أن تحقق استفادة من الحدث، واستأنفت الإمارات روابط السفر مع قطر في (يناير) بعد مقاطعة لأكثر من ثلاثة أعوام فرضتها على الدوحة مع دول عربية أخرى.

وبين أن وتيرة انخفاض أسعار العقارات السكنية كانت أبطأ في الربع الرابع من العام الماضي. وسجلت الأسعار في أبوظبي زيادة شهرية خلال النصف الثاني من العام الماضي، بينما واصلت الأسعار النزول في دبي بسبب تراجع الطلب في ظل جائحة كوفيد – 19.

اقتراض ألماني قياسي يتجاوز 240 مليار يورو في 2021

أقرت حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ميزانية تكميلية ممولة من الدين بقيمة 60 مليار يورو "71 مليار دولار" ترفع الاقتراض الجديد إلى مستوى قياسي يتجاوز 240 مليار يورو العام الجاري.

وتبرز الميزانية المعدلة استعداد برلين لمواصلة الإنفاق الضخم الممول من الاقتراض خلال جائحة كوفيد – 19 فيما يعاني أكبر اقتصاد في أوروبا موجة ثالثة من الإصابات بفيروس كورونا المرتبطة بسلالة أكثر نقلا للعدوى.

ووفقا لـ"رويترز"، ذكر مسؤول حكومي ، أن أولاف شولتز وزير المالية اقترح أيضا مسودة ميزانية للعام المقبل تتضمن صافي دين جديد 81.5 مليار يورو وهو ما يعني أن يعلق البرلمان للعام الثالث على التوالي قيودا يفرضها الدستور على الاستدانة. وتعني خطط الدين أن إجمالي اقتراض ألمانيا بسبب الجائحة قد يتجاوز 450 مليار يورو من عام 2020 إلى عام 2022.

إلى ذلك يتوقع معهد البحوث الاقتصادية الألماني "آي دابليو" تراجع الأداء الاقتصادي في ألمانيا خلال العام الحالي بأكمله في ضوء التراجع المنتظر في الربع الأول من هذا العام جراء الإغلاق المرتبط باحتواء جائحة كورونا. ووفقا لـ"الألمانية"، خفض المعهد الآن توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في ألمانيا لهذا العام ليصل إلى 3 في المائة، فقط، بعدما توقع الخريف الماضي أن يبلغ 4 في المائة.

وخفض خبراء اقتصاديون آخرون، من بينهم "مجلس حكماء الاقتصاد" الذي يقدم المشورة للحكومة الألمانية، أخيرا أيضا توقعاتهم. وجاء في تقرير توقعات المعهد أمس، أنه من المتوقع أن يعود الأداء الاقتصادي لألمانيا إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول مطلع 2022.

وفي العام الماضي، تراجع الناتج الاقتصادي في أكبر اقتصاد في أوروبا بنسبة 4.9 في المائة، ويلاحظ الخبراء الاقتصاديون تفاوتا متزايدا في الاقتصاد الألماني. فبينما يدعم قطاع التصنيع، الذي يستفيد من الطلب من الصين والولايات المتحدة على وجه الخصوص، الوضع الاقتصادي في ألمانيا، يواجه قطاع الخدمات طريقا مسدودا إلى حد كبير.

وبحسب المعهد، فإن الانتعاش المأمول في النصف الثاني من العام يعتمد على مدى نجاح حملة التطعيم. وقال ميشائيل هوتر مدير المعهد "علينا التطعيم بسرعة لمنع انتكاسات محتملة من خلال الطفرات، إذا حدث إغلاق ثالث طويل، فإن ذلك سيكون بمنزلة انتكاسة باهظة الثمن لرجال الأعمال وتجار التجزئة".

الاكتتاب في السندات الخمسية الأميركية أقل من المتوسط

بعد إعلان وزارة الخزانة الأمريكية نتيجة الاكتتاب في طرح سندات مدتها عامين أعلنت الوزارة نتيجة الاكتتاب في طرح السندات ذات الخمسة أعوام بقيمة 61 مليار دولار حيث جاء الطلب عليها أقل قليلا من المتوسط. وبلغ سعر العائد على السندات الخمسية 850ر% من قيمتها الاسمية، وبمعدل تغطية للطرح بلغ 36ر2 مرة.

كانت وزارة الخزانة قد باعت في الشهر الماضي سندات مدتها 5 سنوات بقيمة 61 مليار دولار، وبلغ سعر العائد عليها 621ر0% ومعدل التغطية 24ر2 مرة من قيمة الطرح. يذكر أن معدل التغطية هو مقياس للطلب على السندات، حيث يشير إلى حجم الاكتتاب مقارنة بحجم الطرح.

وبلغ متوسط معدل التغطية في آخر 10 طروحات للسندات فئة الخمس سنوات 41ر2 مرة. كانت وزارة الخزانة قد أعلنت أمس بيع سندات مدتها عامين بقيمة 60 مليار دولار حيث جاء الطلب عليها أعلى من المتوسط. ومن المقرر أن تعلن الوزارة يوم الخميس المقبل نتيجة الاكتتاب في طرح السندات السباعية الذي تبلغ قيمته 62 مليار دولار.

صندوق النقد: خطة لزيادة الإقراض بـ 650 مليار دولار

كريستالينا جورجييفا

أعلنت كريستالينا جورجييفا مديرة صندوق النقد الدولي أن المؤسسة المالية الدولية تريد زيادة احتياطياتها وقدرتها على الإقراض بمقدار 650 مليار دولار عبر إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة، الأداة النقدية لصندوق النقد الدولي.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قالت المسؤولة إنها تلقت تأييدا واسعا من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لزيادة أصول الصندوق و"القيام بكل ما هو ممكن لمواجهة أسوأ ركود منذ الكساد الكبير".

وسيقدم اقتراح رسمي بحلول (يونيو) إلى مجلس إدارة المؤسسة. وقالت "لقد كانت النقاشات الأولية بشأن إمكانية تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 650 مليار دولار، مشجعة".

وتابعت "من خلال تلبية الحاجة العالمية لأصول الاحتياط على الأجل الطويل سيعود تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة بالفائدة على جميع البلدان الأعضاء ويدعم التعافي العالمي بعد أزمة كوفيد– 19". وأوضحت أن المقترح يتعلق بطرح حقوق سحب خاصة بمبلغ يعادل 650 مليار دولار من شأنه أن يوفر دعما إضافيا للمؤسسة لمساعدة البلدان على التغلب على الأزمة، التي سببها الوباء "من خلال توفير سيولة إضافية للنظام الاقتصادي".

وكان وزراء مال دول مجموعة السبع، الذين اجتمعوا الجمعة عبر الدائرة المغلقة برعاية بريطانيا، قد أيدوا رسميا فكرة تعزيز المساعدة للبلدان المحرومة، التي أضعفها الوباء، من خلال صندوق النقد الدولي. وجاء في بيان صادر عن وزراء المال في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة واليابان أن ريشي سوناك وزير المال البريطاني و"وزراء مال مجموعة السبع يؤيدون إصدار حقوق سحب خاصة جديدة ومهمة لمساعدة الدول الضعيفة على تجاوز الأزمة الحالية".

وسيكون الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة، وهي حقوق توازي أصولا لتوفير السيولة للبلدان المعنية، الأول منذ 2009، بعد الأزمة المالية، التي أدت إلى الركود الكبير.

وقالت جورجييفا إن هذه الخطوة في حال تم الموافقة عليها "ستزيد بشكل كبير سيولة الدول من دون زيادة عبء الديون".